HUMAN RIGHTS WATCH

"منازلنا ليست للغرباء"

البلديات اللبنانية تُجلي آلاف اللاجئين السوريين قسرا

ملخص

بعد 7 سنوات من استقبال مليون لاجئ سوري أو أكثر على مضض، بدأ بعض السياسيين اللبنانيين يرفعون الصوت منذ 2017 بالدعوة إلى عودة اللاجئين إلى بلدهم، كما أن بعض البلديات بدأت بإجلاء اللاجئين قسرا من منازلهم وطردهم من بلداتها. حسب "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (مفوضية اللاجئين)، تم إجلاء 3,664 سوريا على أقل تقدير، من 13 بلدة ومدينة على الأقل منذ بداية 2016 حتى الربع الأول من 2018. وفي 2017، أجلى الجيش اللبناني 7,524 آخرين من محيط مطار رياق العسكري في البقاع، وينتظر 15,126 آخرين تنفيذ أوامر الإخلاء، بحسب وزارة الشؤون الاجتماعية. تقدر مفوضية اللاجئين أن أكثر من 42 ألف لاجئ سوري يواجهون خطر الإخلاء في مختلف أنحاء لبنان.

بينما يتجه لبنان إلى إجراء أول انتخابات نيابية منذ عقد تقريبا في مايو/أيار 2018، زادت الدعوات من قبل بعض السياسيين وشرائح المجتمع المنادية بعودة السوريين إلى سوريا. وسارع بعض السياسيين إلى لوم اللاجئين على عدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مع أن معظمها موجود منذ ما قبل مجيء اللاجئين السوريين. قال رئيس الجمهورية، وآخرون، إن لبنان لم يعد يحتمل الكلفة الاجتماعية والمالية لأزمة اللاجئين. أدى النقصُ في الدعم الدولي إلى تفاقم إرهاق لبنان بسبب استقبال اللاجئين. فدعوة الأمم المتحدة للحصول على مساعدات دولية بقيمة 2.035 مليار دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين السوريين في لبنان لعام 2017 مُوّلت بنسبة 54 بالمئة فقط حتى ديسمبر/كانون الأول 2017. ويستضيف لبنان أيضا نحو 175 ألف لاجئ فلسطيني.

يتم إجلاء اللاجئين السوريين جماعيا من البلدات والمدن في أجواء من التمييز والمضايقات. قال لاجئون سوريون إن العدائية والضغط عليهم لمغادرة لبنان تتصاعد. قال بعضهم إن المضايقات أتت من بعض السياسيين، الشرطة البلدية، وبعض المجموعات السياسية ذات التوجهات العنصرية، وليس من أصحاب منازلهم أو أصحاب عملهم أو الجيران اللبنانيين. بينما قال آخرون إن المضايقات من قبل الجيران وفي الشارع تتصاعد أيضا.

قال محمود (56 عاما) الذي يعيش في زحلة منذ 2012، إن عناصر من شرطة البلدية تقودهم شرطية ركلوا باب منزل أسرته وقرعوه بعنف في أغسطس/آب 2017 طالبين رؤية أوراقهم، بما في ذلك أوراق الإقامة القانونية في لبنان وعقد إيجار المنزل وأوراق الأمم المتحدة. قال محمود إن الشرطية قالت له إن أوراقه ليست صحيحة، وإن على الأسرة مغادرة المنزل في غضون 4 أيام. وأضاف: "كانت فظة جدا معنا. جعلتنا نوقّع ورقة تجبرنا على مغادرة المنزل، ولكن ما قالته هو أنه كان علينا مغادرة زحلة والعودة إلى سوريا. فأجبتها أنني أتمنى العودة إلى سوريا ولكنني لا أستطيع".

اعتمدت البلديات أساليب مختلفة في الإجلاءات القسرية. فقد كتب مسؤولون في بعض البلديات، مثل زحلة في البقاع، إشعارات إخلاء وعلّقوها على أبواب منازل الناس؛ بينما قامت بلديات أخرى، مثل بلدية مزيارة في الشمال، بالطلب شفهيا من السوريين أن يغادروا. في الحدث على أطراف بيروت، وبعكس ما حصل في زحلة ومزيارة حيث كانت الشرطة البلدية عدائية جدا في ظل تهليل السكان اللبنانيين، قال اللاجئون السوريون بشكل متسق لـ "هيومن رايتس ووتش" إن عناصر الشرطة البلدية الذين جاؤوا لإجلائهم كانوا مهذبين، وحتى كانوا يعتذرون، قائلين إنهم ينفذون أوامر رئيس البلدية.

حتى أسباب الإخلاء لم تكن متناسقة، إن كان لجهة الأوراق التي تطلبها الشرطة البلدية أو المدة الممنوحة للسوريين للمغادرة. في حين ادّعت السلطات البلدية أنها تجلي اللاجئين السوريين بسبب عدم احترام قوانين السكن، مثل عدم تسجيل عقد الإيجار – وهي مخالفة واسعة الانتشار حتى بين المستأجرين اللبنانيين – استهدفت الإجراءات السوريين حصرا دون المواطنين اللبنانيين.

الأدلة التي حصلت عليها هيومن رايتس ووتش توضح أن استهداف السوريين في هذه البلدات كان بسبب جنسيتهم، وتدعم تصريحات السلطات المحلية والسياسيين ووجهاء المجتمعات المحلية حول الإخلاءات هذا الاستنتاج. كما يدعمه عدم الاتساق في

الأسباب التي قدمتها البلديات للإجلاء، مثل عدم احترام قوانين العمل أو الإقامة، والتي لا تشكل قاعدة قانونية لإجلاء المستأجرين من منازلهم.

وقد يكون السوريون يتعرضون للإجلاء أيضا بسبب انتماءاتهم الدينية. حتى يومنا هذا، وجدت مفوضية اللاجئين أن أغلب البلديات التي أجلت السوريين قسرا وطردتهم هي في بلدات ذات غالبية مسيحية، باستثناء تمنين التحتا في قضاء بعلبك-الهرمل. جميع السوريين الذين تم إجلاؤهم والذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش مسلمون، مع العلم أن منظمات إنسانية سجّلت إجلاء سوريين مسيحيين أيضا. ردّ معظم الذين أجرت معهم هيومن رايتس ووتش مقابلات إجلاءهم جزئيا إلى انتمائهم الديني. فمثلا، قال بعض اللاجئين الذين تم إجلاؤهم لـ هيومن رايتس ووتش إن الشرطة البلدية كانت تتبع نساء سوريات محجبات إلى منازلهن لتحديد مكانهن وإجلائهن هن وأُسَرِهن. وقال آخرون إن الشرطة البلدية قالت لهم إن الأسرة قد تتجنب الإجلاء إذا ما توقفت النساء عن ارتداء الحجاب. بينما قال آخرون إن البلديات سمحت للاجئين المسيحيين بالبقاء. قال إيهاب (30 عاما)، وهو لاجئ من إدلب أُجلي من منزله في الحدث أوائل ديسمبر/كانون الأول 2017: "حتى أنهم لم يقرعوا باب أسرة مسيحية تعيش بقربي. إنهم سوريون لكنهم لم يُطرَدوا". قال مسؤول في بلدية بشري، بالقرب من مزيارة، لـ هيومن رايتس ووتش: "هذه بلدة مسيحية، لا يوجد جامع هنا".

قال معظم اللاجئين الذين أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات معهم إنه لم يكن لديهم أي مشاكل مع الجيران وأصحاب المنازل قبل قرار البلدية بإجلائهم. تغيرت الأمور في مزيارة عندما اتُّهم لاجئ سوري، في سبتمبر/أيلول 2017، باغتصاب وقتل اللبنانية ريا شدياق (26 عاما) داخل منزلها. في الأيام اللاحقة للجريمة، بدأت مجموعات مختلفة من شرطة البلدية، قوى الأمن الداخلي، والرجال المسلحين تجوب شوارع مزيارة، وتدق أبواب اللاجئين السوريين وتقول لهم أن يغادروا البلدة.

في بعض الحالات، دققت السلطات بطريقة سريعة وروتينية بأوراق الإقامة والإيجار، لكن اللاجئين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن الطرد لم يكن بسبب أي خرق لقوانين السكن أو الهجرة. قال سامح، اللاجئ السوري من حماة والذي يعيش بتقطّع في لبنان منذ أكثر من 13 سنة: "شتمونا وقالوا لنا 'عليكم مغادرة مزيارة، لا نريدكم هنا'. بدأوا فورا بضربنا. لكموني في وجهي وعلى رأسي وظهري". استمر الضرب لربع ساعة تقريبا. وقال إنهم جاؤوا إلى منزله مجددا في الليل وضربوه، وإن أحدهم هدده ووضع مسدسا على رأسه ولقّمه. غادر سامح وأسرته في الصباح التالي.

في الأيام التالية لموت شدياق، نشرت بلدية بشري المجاورة منشورا يقول "منازلنا ليست للغرباء"، ومنعت أصحاب المنازل اللبنانيين من تأجير منازلهم لسوريين، كما طالبت السوريين بإخلاء أماكن سكنهم. طردت سلطات بلدية أخرى السوريين من بلداتها؛ كانت زحلة وبشري والحدث لا تزال تطردهم وقت إجراء هيومن رايتس ووتش تحقيقاتها في يناير/كانون الثاني 2018.

قد ينتهي الأمر بالبلديات التي تطرد السوريين بإيذاء مجتمعاتها المحلية اقتصاديا. قال عدد من اللاجئين المطرودين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش إن شققهم لا تزال خالية، ما يحرم أصحابها من مصدر دخل مهم. وبعد إخلاء منازلهم توقف العديد منهم عن العمل في البلدات التي عملوا فيها لسنوات. وقال بعضهم إنهم يعتقدون أن رحيلهم سيترك فراغا في سوق العمل، لأنهم كانوا يكنسون الشوارع، يقطفون التفاح، ويؤدون أعمالا يدوية أخرى متدنية الدخل لا يتشجع الآخرون على تأديتها.

في حين أنه توجَد أسس قانونية لإخلاء البيوت من سكانها، فإن الإخلاء على أساس الجنسية أو الانتماء الديني، كالذي تقوم به البلديات المذكورة في هذا التقرير، ليس مسموحا بأي شكل من الأشكال. وحتى في الحالات التي قد تكون قانونية، لأسباب أمنية أو غيرها، كما هو محتمل في الإخلاءات بجوار مطار رياق العسكري، يجب اتباع الإجراءات الواجبة والالتزام بالمعايير الدولية. لم يتم الالتزام بهذه المعايير في أي من الحالات التي وثّقتها هيومن رايتس ووتش. بموجب القوانين اللبنانية، لا يشكل خرق قانون الإقامة أو قانون العمل أساسا قانونيا لإجبار شخص على إخلاء المنزل الذي يسكنه.

حتى لو لم تشكّل حالات الطرد الموثقة في هذا التقرير قضايا تمييز، فهي لا تلتزم بالمعايير الإجرائية الدولية للإخلاء القانوني. بشكل خاص، لم تؤمن السلطات للمتضررين أي فرصة حقيقية للتشاور، أو تقدم لهم إشعارا ملائما ومعقولا، أو أي فرصة للاستئناف. كما لم تقدم السلطات أي أساس قانوني لطرد اللاجئين من البلدات بأكملها. باستثناء الإخلاءات من محيط مطار رياق

العسكري، لم تقدم السلطات للمطرودين أي شرح حول هدف استخدام الأرض أو المنزل بعد إجلائهم. ولم يكن لأي شخص فُرض عليه الإخلاء من محيط مطار رياق، أو أي مكان آخر، مدخل إلى سبل قانونية للاعتراض على الإخلاء. ولم يقل السوريون الذين تم إجلاؤهم وقابلتهم هيومن رايتس ووتش إن أي سلطة حكومية لبنانية، مدنية أو عسكرية، قدمت لهم بدائل للسكن أو عوضتهم عن خسارة ممتلكاتهم. في بعض الحالات، قال اللاجئون السوريون إن المسؤولين البلديين قالوا لهم أن يعودوا إلى سوريا، وقال بعض اللاجئين الذي قابلتهم هيومن رايتس ووتش مقابلات إنهم يعرفون بعض الأشخاص الذين عادوا إلى سوريا بعد إجلائهم.

قال حافظ (57 عاما)، والذي كان يعيش منذ زمن طويل في الحدث، "لم يكن هناك لا محكمة، لا قاضٍ، لا إجراءات قانونية". أضاف أن أوراقه كانت قانونية عند طرده من منزله في يناير/كانون الثاني 2018. وقال إن "الشرطة [البلدية] لم تتهمني بالإقامة غير القانونية لأنني مقيم بشكل قانوني. قالوا لي فقط 'عليك المغادرة وإلا رمينا أغراضك في الطريق'. كانوا يأتون أسبوعيا ثم يوميا ثم مرتين في اليوم".

العديد من اللاجئين السوريين الذين تم إجلاؤهم قالوا إنهم اضطروا إلى ترك ممتلكاتهم وراءهم، بينما قال آخرون إنهم كانوا قد دفعوا إيجار المنازل التي طُردوا منها بالإضافة إلى إيجار ومبالغ تأمينية للمنازل الجديدة. كما أن الإخلاءات أثّرت على معيشتهم، فقد خسر العديد منهم مصادر دخل، في وقت كانوا بأمس الحاجة إليها لنقل ممتلكاتهم أو إرسال أولادهم إلى المدارس أو الذهاب إلى العمل في البلدات التي طُردوا منها. كذلك عطّلت الإخلاءات تعليم الأطفال، حيث اضطر العديد منهم إلى الانقطاع عن الدراسة لأشهر وفي بعض الحالات التوقف عن الدراسة نهائيا.

كانت هناك أيضا آثار نفسية للإخلاءات القسرية، تحديدا على أشخاص مثل رياض (25 عاما)، الذي عاش لسنوات في الحدث ونسج صداقات. منذ إجلائه، لم يتمكن رياض من العمل وتأمين معيشة أطفاله. قال إن العودة إلى سوريا ليست واردة، "إذا عدت إلى سوريا سيعتقلني الجيش". يعيش رياض الآن في بلدة مجاورة في منزل تتسرب من سقفه المياه وبدون تدفئة. قال: "لم نقدر على كلفة نقل ممتلكاتنا من الحدث. ولكن الخسارة العاطفية كانت أكبر من المادية. اضطررت إلى ترك طيوري التي كنت أربيها منذ 5 سنوات، وعندما عدت لجلبها لاحقا كانت قد ماتت جميعا".

يدعو هذا التقرير السلطات البلدية في لبنان ألا تجلي أو تطرد السوريين بناء على الجنسية أو الدين أو لكونهم لاجئين. يمكن إخضاع الأفراد والأُسر لإخلاءات فقط طبقا لأسباب واضحة، قانونية ومتناسبة مع إشعار ملائم، باستخدام الحد الأدنى من القوة الضرورية، مع إتاحة فرصة للاعتراض القانوني وتأمين بدائل سكنية وتعويضات.

على السلطات الحكومية اللبنانية المعنية، ومنها وزارة الداخلية والبلديات، أن تتدخل لمنع سوء معاملة البلديات للاجئين السوريين وضمان عدم بقائهم بلا مأوى ومعوزين بسبب أفعال غير قانونية. بما أن لبنان يستقبل أعلى عدد في العالم للاجئين السوريين بالنسبة إلى عدد سكانه، على المجتمع الدولي زيادة الدعم للبنان لتمكينه من القيام بواجباته القانونية والإنسانية مع اللاجئين. أما الزعماء اللبنانيون، فعليهم أن يخففوا من الخطابات التي تشجع أو تتغاضى عن الإخلاء القسري، الطرد، والأفعال التمييزية الأخرى والتعرّض للاجئين السوريين في لبنان.

توصيات

للسلطات البلدية اللبنانية

- وقف إجلاء وطرد السوريين على أساس جنسيتهم أو دينهم أو فقط لأنهم لاجئون.
- وقف إجلاء وطرد السوريين من البلدات بسبب خرقهم قوانين الهجرة أو قوانين العمل.
- عندما يكون الإخلاء قانونيا، يجب أن يتم تبعا لمبادئ المعقولية والتناسب، التي تتضمن إبلاغ المتضررين بالأسباب القانونية للإخلاء والبحث عن بدائل له، وتقليص أثره على المتضررين. وعندما لا يكون هناك بديل عن الإخلاء، يجب ضمان ألا يصبح الأشخاص بلا مأوى.
- إتاحة الفرصة لأي شخص سيخضع للإجلاء ومالك العقار للتشاور مع السلطات البلدية.
- إعطاء إشعار مناسب ومعقول لجميع المتضررين بشأن أي إخلاء وشيك.
- ضمان وجود بدائل قانونية للأشخاص المتضررين الذين يريدون الاعتراض على الإخلاء وإعلامهم بحقهم بالاعتراض على الإخلاء في المحاكم.
- ضمان أن يكون عناصر الشرطة البلدية أو أي مسؤول آخر يأمر القاطنين بالمغادرة أو يكون موجودا وقت الإجلاء معرَّفين بوضوح.
- ضمان ألا يتم الإخلاء ليلا أو في طقس سيئ.
- مساعدة الأشخاص الذين يتم إجلاؤهم عبر تأمين بدائل سكنية وتعويضات لخسائرهم.

لوزارة الداخلية والبلديات

- الإعلان أنه من غير القانوني للبلديات أن تجلي أو تطرد اللاجئين السوريين على أساس إقامتهم بموجب قوانين الهجرة اللبنانية، أو وضعهم كلاجئين، أو خرق قانون العمل أو على أساس جنسيتهم أو دينهم.
- تأمين المساعدة القانونية لتمكين أصحاب العقارات وقاطنيها من تجنب الإخلاء والطرد غير القانونيَّين للاجئين السوريين من البلدات، ومساعدة الخاضعين للإجلاء القسري على الحصول على تعويضات على إجلائهم أو طردهم غير القانوني.
- توجيه عناصر قوى الأمن الداخلي بعدم تسهيل الإجلاء والطرد قسرا غير القانونيَّين.
- التحقيق في تقارير استخدام قوى الأمن الداخلي العنف الجسدي غير المبرر وغير القانوني خلال الإجلاء القسري ومحاسبة أي عنصر يثبت قيامه بذلك.
- توجيه البلديات بالتوقف عن الإصدار الاعتباطي لبطاقات تعريفية خاصة بها للسوريين.
- إنشاء برنامج وطني لمراقبة الإجلاء بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتحديد الأسر المعرضة للإجلاء، منع الإجلاء غير القانوني، تأمين بدائل للإجلاء، وعند الضرورة، ضمان أن يجد الخاضعون للإجلاء سكنا ملائما.

لوزارة الدفاع

- توجيه عناصر الجيش، ومخابرات الجيش ضمنا، بعدم فرض أو تسهيل إجلاء وطرد السوريين قسرا من البلدات.
- في حال كان الإجلاء ضروريا لأسباب أمنية، ضمان منح المتضررين الإجراءات اللازمة حسب المعايير الدولية، بما في ذلك مشاورتهم وإبلاغهم هذه الأسباب ووقت الإجلاء خطيا؛ منحهم الفرصة للاعتراض قانونيا على الإجلاء؛ وتأمين بدائل سكنية والمساعدة والتعويض لخسائرهم.

لوزارة الشؤون الاجتماعية

- إنشاء برنامج وطني لمراقبة الإجلاء بالتعاون مع وزارة الداخلية لتحديد الأسر المعرضة للإجلاء وتجنب الإجلاء غير القانوني وتأمين بدائل للإجلاء، وعند الضرورة، ضمان أن يجد الخاضعون للإجلاء سكنا مناسبا.

لوزارة التربية

- التحقيق في رفض بلدية بشري تسجيل الأطفال السوريين في المدارس الرسمية في بداية العام 2017-2018 الدراسي، ومحاسبة المسؤولين عن منع الأطفال السوريين من التسجيل في المدرسة.
- ضمان إمكانية الأطفال السوريين الخاضعين للإجلاء القسري الحصول على التعليم في أماكن سكنهم الجديدة.

للدول المانحة ودول إعادة التوطين

- تمويل دعوات الأمم المتحدة بالكامل لتلبية احتياجات جميع اللاجئين السوريين في لبنان بغض النظر عن قانونية إقامتهم.
- المساعدة على تخفيف الضغط عن البلديات عبر زيادة الأماكن المخصصة لإعادة توطين اللاجئين السوريين ذوي الوضع الهش في لبنان.
- إبلاغ البلديات والمدارس التي تقبل التمويل الإنساني الدولي الناتج عن أزمة اللاجئين السوريين لتحسين البنى التحتية الاجتماعية، أنه من غير المقبول طرد أو إجلاء أو رفض اللاجئين السوريين بعد قبولها التمويل.

للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- دعم التقاضي الاستراتيجي في المحاكم اللبنانية للاعتراض على قانونية الإجلاء القسري من قبل البلديات.
- تنظيم حملات إعلامية لمجابهة الخطاب السياسي المتصاعد بأن عودة السوريين إلى بلدهم آمنة. نشر نتائج المفوضية التي تنص على أن ظروف حقوق الإنسان في سوريا لا تسمح بعد بعودة اللاجئين. تطمين الشعب اللبناني إلى أن اللاجئين السوريين في لبنان سيعودون طوعا إلى سوريا عندما تصبح عودتهم آمنة، وأن المفوضية ستسهّل العودة بأمان وكرامة عندما يصبح الوقت ملائما للعودة الطوعية.
- تحديد اللاجئين السوريين الخاضعين للإجلاء وتأمين مساعدة إنسانية طارئة وفورية لهم، تحديدا لتجنب أن يبقوا بلا مأوى أو مفاقمة عوزهم.
- مضاعفة الجهود لتذكير المانحين ودول إعادة التوطين بضرورة تأمين مساعدة إنسانية ملائمة وأماكن لإعادة توطين اللاجئين السوريين في لبنان.

إلى المنظمات غير الحكومية اللبنانية والدولية

- السعي إلى ممارسة التقاضي الاستراتيجي للاعتراض على قانونية الإخلاءات وعمليات الطرد التي تنفذها البلديات.
- مواجهة الخطاب القائل إن السوريين يستنزفون الاقتصاد اللبناني ويشكلون خطرا أمنيا وديمغرافيا. تقديم دلائل على أن السوريين في الواقع يساهمون في شتى الطرق بدعم الاقتصاد اللبناني، بما في ذلك القيام بوظائف لا يقبل بها إلا القليل من اللبنانيين، ودفع إيجارات، والإنفاق على السلع الاستهلاكية. والقول إنه يجب عدم معاقبة اللاجئين السوريين جماعيا بسبب جرائم يرتكبها أفراد.